بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة

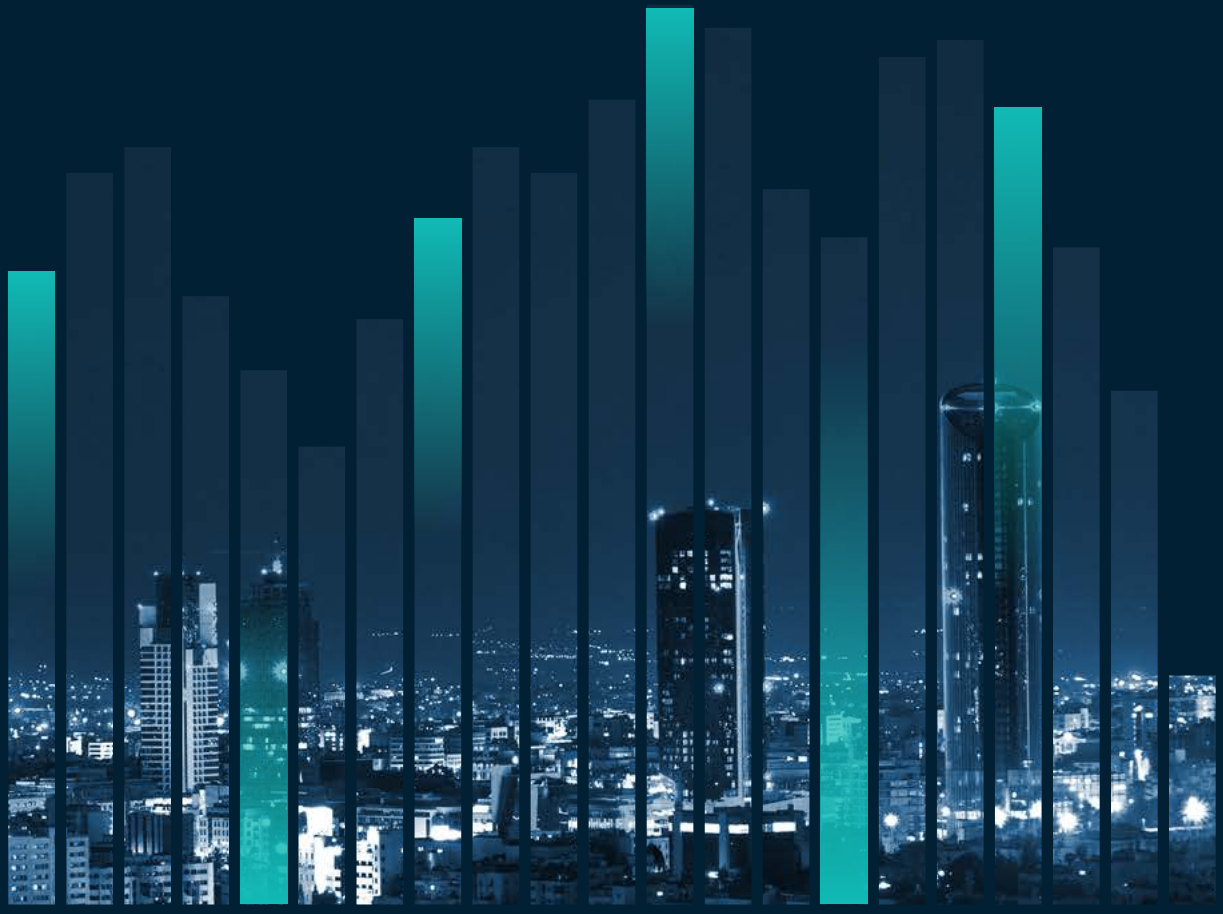

نافذة الإسكان الاقتصادية

نشرة تحليلية دورية تصدر عن دائرة التخطيط الاستراتيجي والأبحاث/ المجموعة المالية

العدد 75
تشرين الثاني 2024

المحتويات

خبر أرباح بنك الإسكان	3
أخبار بنك الإسكان	4
أداء الاقتصاد العالمي	10
أداء الاقتصاد الأردني	12
أداء القطاع المصرفي الأردني	16
التصنيف الائتماني	19
مديونية الأفراد لدى البنوك	23

خبر أرباح بنك الإسكان للربع الثالث / 2024

بنك الإسكان يحقق أرباحاً صافية بمبلغ 118.9 مليون دينار خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024

أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل عن نتائجها المالية للتسعة أشهر الأولى من عام 2024، حيث حققت المجموعة أرباحاً صافية بعد المخصصات والضرائب بلغت 118.9 مليون دينار، بارتفاع نسبته 5.0% مقارنة مع ما تم تحقيقه خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

وفي تعليقه على هذه النتائج المالية، أعرب رئيس مجلس الادارة، عبد الإله الخطيب، عن ارتياحه لهذا الأداء الايجابي الذي يعكس قوة بنك الإسكان وقدرته على تحقيق نمو مستدام، مؤكدا اعتزازه بأداء البنك ونجاحه في المحافظة على ارث المجموعة الممتد لأكثر من خمسة عقود من النجاحات والإنجازات والتميز.

واضاف الخطيب ان تمكن المجموعة من تسجيل هذا المستوى من الأرباح خلال التسعة أشهر الاولى من العام، يؤكد كفاءة البنك في التعامل مع الظروف الاستثنائية الصعبة والتطورات الجيوسياسية المستمرة وما لها من آثار وتداعيات على العديد من القطاعات الاقتصادية والخدمية.

ومن جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للبنك، عمّار الصفدي، أن المؤشرات المالية الرئيسية للتسعة أشهر الأولى من عام 2024 تعكس صلابة المركز المالي للمجموعة، وكفاءتها في التوظيف الفعال والمرن للموارد بموجب استراتيجيتها الشاملة المتسمة بالمرونة والحداثة والتطور ضمن مختلف قطاعاتها التشغيلية، مما أدى الى تحقيق النمو المستهدف.

وأعرب الصفدي عن فخره باستمرار الأداء التصاعدي الايجابي للبنك خلال التسعة أشهر الأولى من العام وتمكنه من تسجيل النمو المستدام المستمد من القطاعات التشغيلية الرئيسية التي واصلت تسجيل الأداء المخطط له عبر مختلف مؤشراتها المالية.

وأضاف الصفدي أن مجموعة بنك الإسكان ومع تسجيلها لهذا الأداء المالي المتميز، واصلت تطبيق منهجيتها الحصيفة في ادارة المخاطر، وقامت برصد المزيد من مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة كإجراءات احترازية للتحوط لأي ظروف أو تحديات اقتصادية محتملة.

وأشار الصفدي الى ارتفاع العائد على حقوق الملكية للمساهمين ليصل الى مستوى 12.0% خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، إضافة إلى ارتفاع العائد على متوسط الموجودات ليصل الى 1.77%، ويعكس هذا الأداء المتميز كفاءة البنك التشغيلية وإدارة الموجودات والمطلوبات بفعالية لتحقيق أكبر عائد للمساهمين.

وأشاد الصفدي بأداء الأنشطة المختلفة للبنك التي تعمل على تعزيز بناء قيمة طويلة الأجل لمساهمي البنك وعملائه من خلال مواصلة الأداء في مجالات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، وأشار الى التعاون مع جهات تمويل أوروبية وصناديق سيادية لدعم التمويل الأخضر إضافة الى تطوير استراتيجية خاصة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة وبما يتوافق مع أفضل الممارسات والتوجهات العالمية وارشادات البنك المركزي الأردني في هذا المجال.

واضاف الصفدي ان مجموعة البنك تمكنت خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي من تحقيق نمو قوي في صافي التسهيلات الائتمانية بلغت نسبته 5.2% منذ بداية العام لتصل إلى 4.7 مليار دينار كما في نهاية الربع الثالث من عام 2024، وقد انعكس هذا النمو إيجابيا على اجمالي الدخل والربح التشغيلي والحصة السوقية للبنك.

وبين الصفدي ان مجموعة البنك حافظت على تعزيز مصادر الأموال لديها، فارتفعت ودائع العملاء منذ بداية العام بنسبة 6.1% لتصل إلى 6.0 مليار دينار كما في نهاية الربع الثالث من العام 2024، إضافة إلى المحافظة على متانة القاعدة الرأسمالية للبنك؛ حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 1.4 مليار دينار، فيما بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.6%، وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

وأكد الصفدي أن البنك سيواصل استراتيجيته الشاملة المتسمة بالمرونة والحداثة ومواكبة أفضل التطبيقات الإلكترونية والرقمية وبموجب أفضل الممارسات المصرفية المعمول بها عالمياً، لتقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء والمحافظة على رضاهم وبما يليق بمكانة بنك الاسكان المتقدمة في السوق المصرفية الأردنية.

أخبار بنك الإسكان

وكالة موديز ترفع التصنيف الائتماني لبنك الإسكان

في إنجاز يعكس قوته المالية، حصل بنك الإسكان على تصنيف Ba3 الائتماني من وكالة التصنيف العالمية «موديز»، بارتفاع عن التصنيف السابق B1، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وكانت وكالة «موديز» قد رفعت تصنيف البنك الائتماني إلى Ba3 مما يعكس قوة المركز المالي للبنك وأدائه المتميز، حيث كان تصنيف البنك السابق يرتبط مع التصنيف الائتماني السيادي للأردن الذي ارتفع إلى مستوى Ba3 في سابقة تاريخية للمملكة منذ 21 عاماً مع نظرة مستقبلية مستقرة.

كذلك، فقد رفعت وكالة «موديز» تصنيف الودائع طويلة الأجل لدى البنك إلى Ba3، إلى جانب انخفاض مخاطر الطرف المقابل طويلة الأجل وارتفاع تصنيفها من Ba3 إلى Ba2.

وبهذه المناسبة، أعرب الرئيس التنفيذي للبنك، عمّار الصفدي، عن فخره بالحصول على هذا التصنيف، معتبراً إياه امتداداً لمسيرة نجاح البنك، وخير دليل على التزامه الثابت بتقديم أفضل الحلول المصرفية المبتكرة والخدمات المتميزة في بيئة تشغيلية تتسم بالمرونة والتطور.

وأضاف الصفدي أن رفع تصنيف البنك يشكل حافزًا لبذل المزيد من الجهود ومواصلة العمل لتعزيز الأداء الإيجابي ومواصلة الارتقاء به إلى مستويات متقدمة من التميز.

ويعود الارتفاع في التصنيف الائتماني للبنك إلى المسار التصاعدي للربحية، والمدعوم بقاعدة رأسمالية قوية ونسب سيولة مرتفعة، إلى جانب الاستمرار أيضاً بالمحافظة على نسب مرتفعة من ودائع العملاء المستقرة، كما يعكس التصنيف الائتماني الجديد النهج المحافظ الذي يتبناه البنك والذي يوازن بين الاحتياطيات الإضافية وجودة الأصول، وهو ما يبرهن على قدرة البنك على التعامل بمرونة كبيرة مع الظروف والتحديات الاقتصادية في ظل التداعيات المستمرة للتطورات الجيوسياسية الدولية وأثرها على الأوضاع الاقتصادية.

بنك الإسكان يموّل مشروع إمداد تجمعات صناعية بالغاز الطبيعي

وقّع بنك الإسكان اتفاقية مع شركة تنمية للغاز الطبيعي، لتمويل المرحلة الأولى من مشروع إمداد عدد من التجمعات الصناعية بالغاز الطبيعي بالتعاون مع شركة فجر الأردنية المصرية لنقل وتوريد الغاز الطبيعي، والهادفة إلى تغطية جزء من تكلفة تنفيذ البنية التحتية والشبكات الفرعية لنقل وتوصيل وتوزيع الغاز الطبيعي للصناعات.

ووقع الاتفاقية في مقر الإدارة العامة لبنك الإسكان عمّار الصفدي، الرئيس التنفيذي لدى بنك الإسكان، والمهندس فؤاد رشاد، الرئيس التنفيذي لدى شركة فجر الأردنية المصرية - الشركة المؤسسة والمالكة لشركة تنمية للغاز الطبيعي-، ومحمد الطرابيلي، الرئيس التنفيذي لشركة تنمية للغاز الطبيعي، بحضور رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان عبد الاله الخطيب، وعدد من ممثلي الطرفين.

بنك الإسكان الراعي الذهبي لمنتدى التمويل الأخضر 2024

قدّم بنك الإسكان رعايته الذهبية لمنتدى "التمويل الأخضر لعام 2024 – GREEFIN Forum 2024"، التي أقيمت فعالياته مؤخراً بعنوان: "التمويل الأخضر: ضرورة استراتيجية لمستقبل البنوك"، وبتنظيم من جمعية البنوك برعاية محافظ البنك المركزي الأردني، الدكتور عادل شركس، وذلك تماشياً مع جهود البنك المركزي في الحد من تأثيرات التغير المناخي على الاقتصاد والمجتمع.

وجاءت هذه الرعاية في إطار التزام بنك الإسكان المستمر بدعم الفعاليات الاقتصادية والمصرفية الهامة، وحرصاً منه على المشاركة النشطة في الأحداث التي تعزز التمويل المستدام، كجزء من مساهمته في بناء نظام مالي مرن ومستدام يعود بالنفع على الاقتصاد والبيئة، إلى جانب الحرص على مساندة البنك المركزي في توجهاته، بما فيها تلك الرامية لمواجهة آثار تغير المناخ على الاقتصاد المحلي والانتقال نحو اقتصاد أخضر.
ويشار إلى أن منتدى التمويل الأخضر يعد حدثاً سنوياً هاماً يجمع رواد القطاع المصرفي وصناع القرار وقطاعات أخرى لمناقشة التطورات في مجال التمويل الأخضر واستكشاف فرص التعاون المتاحة، قد اشتمل في هذه النسخة التي تعد الثانية منه، على العديد من الجلسات الحوارية التي تطرقت لعدة مواضيع بما فيها: أهمية التمويل الأخضر، وتوجهات التمويل المستدام، وكيفية إدماجه في العمليات المصرفية، وممارسات إدارة التمويل الأخضر.

تكريم بنك الإسكان لرعايته الذهبية لمنتدى المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع المالي 2024

كرّم اتحاد المصارف العربية مؤخراً بنك الإسكان تقديراً للمساندة المتواصلة من البنك للاتحاد في إطار الشراكة الاستراتيجية التي تجمع الطرفين، وتثميناً لمشاركة البنك كراعٍ ذهبي في منتدى المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع المالي الذي أقامه الاتحاد بالتعاون مع جمعية البنوك الأردنية على مدار يومي 12-13 آب / 2024 في فندق إنتركونتيننتال-عمّان، تحت رعاية محافظ البنك المركزي الأردني.

بنك الإسكان الراعي البلاتيني لمعرض SMARTECH 2024

شارك بنك الإسكان كراعي بلاتيني وشريك مصرفي في معرض التكنولوجيا الرقمية والتطبيقات الذكية SMARTECH 2024، الحدث الرائد والأول من نوعه في الأردن في مجال الابتكار الرقمي، الذي أقيم تحت رعاية وزير الاقتصاد الرقمي أحمد الهناندة خلال الفترة بين 31-7-2024 ولغاية 03-08-2024 في المركز الأردني الدولي للمعارض بمكة مول.

وتمثلت مشاركة البنك بالمعرض من خلال جناح مميز، استعرض البنك من خلاله عدداً من حلوله وخدماته الرقمية التي يوفرها لعملائه، ومن أهمها: برنامج "Iskan Young" الذي يعد تطبيقاً بنكياً شاملاً للخدمات المصرفية للفئة العمرية من 7-17 عاماً ويقدم باقة مميزة من الخدمات المصرفية مع العديد من الميزات الحصرية وبرنامج "Iskan Youth" لفئة الشباب من عمر 18-25 عاماً، الذي يقدم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات والمزايا الحصرية التي تلبي احتياجاتهم المصرفية والمالية والتي يمكن الوصول إليها عبر تطبيق إسكان موبايل.

بنك الإسكان يطلق برنامج "Iskan Youth" لفئة الشباب من 18-25 عاماً

أطلق البنك برنامج "Iskan Youth" لفئة الشباب من عمر 18-25 عاماً، والذي يتيح لهم إمكانية فتح حسابات بنكية دون حد أدنى للرصيد، كما يقدم لهم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات والمزايا الحصرية التي تلبي احتياجاتهم المصرفية والمالية، والتي يمكن من الوصول إليها عبر تطبيق إسكان موبايل، أينما كانوا وفي أي وقت، مع واجهة مستخدم سهلة وقابلة للتخصيص بما يناسب أذواقهم.

ويقدم البنك لعملائه الشباب من خلال برنامج "Iskan Youth" خدمات متنوعة، تشمل: الدفع الفوري "كليك"، ودفع الفواتير عبر نظام "إي-فواتيركم"، والدفع باستخدام QR Code، وطلب المال عبر التطبيق أو من خلال خدمة "كليك"، وميزة تقسيم الفواتير أو الدفعات مع عملاء بنك الإسكان بخطوات بسيطة وسريعة. ويوفر البرنامج إمكانية إصدار بطاقة الدفع المباشر وبطاقة الائتمان الكلاسيكية بتصميم خاص، إلى جانب إمكانية إصدار بطاقة Iskan V-Card الرقمية المدفوعة مسبقاً، وإسوارة الدفع التي تتيح لحاملها القيام بعمليات الدفع اللاتلامسية من خلال نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي التي توفر هذه الخدمة، مع الاستفادة من الإعفاء على العديد من الرسوم والعمولات. كما ويمنح البنك المشتركين ببرنامج "Iskan Youth" العديد من المكافآت مع برنامج "إسكان كوينز"، بما يمكنهم من تجميع النقاط واستبدالها بالهدايا وقسائم المشتريات عبر استخدام دولاب الحظ وبناء على حركاتهم المالية على المدفوعات ببطاقات الدفع المباشر والبطاقات الائتمانية، فضلاً عن منحهم خصومات مباشرة مميزة لدى العديد من المحلات والمتاجر، إلى جانب المشاركة في السحوبات على جوائز حسابات التوفير. وكميزة نوعية، يقدم البرنامج لعملائه خدمات مميزة تعزز وعيهم المالي وقدرتهم على إدارة ميزانياتهم؛ حيث يتيح تطبيق "Iskan Youth" لعملائه أداة تخطيط الميزانية التي تمكنهم من إدارة مواردهم المالية من خلال تحديد قيمة الدخل وتوزيع المصاريف ضمن فئات متعددة بما قد يساعدهم على الإنفاق والادخار السليم.

بنك الإسكان يدعم أعمال ترميم سكن الطلاب الذكور في مدرسة اليوبيل

دعم بنك الإسكان مشروع التجديد والتأهيل الشامل لمرافق السكن الداخلي للطلاب الذكور في مدرسة اليوبيل، وذلك إيماناً من البنك بأن النهوض بالبيئة التعليمية هو مسؤولية تشاركية تقع على الجميع. وتم افتتاح المبنى مؤخراً بعد استكمال أعمال الترميم والتأهيل وبالتزامن مع بدء العام الدراسي.

بنك الإسكان يفتتح فرعاً جديداً في محافظة إربد

ضمن استراتيجية التفرع الداخلي التي يعتمدها بنك الإسكان للوصول إلى العملاء في مختلف مواقعهم، أعلن بنك الإسكان عن افتتاح فرعه الـ 14 في محافظة إربد بحضور رئيس مجلس إدارة البنك عبد الإله الخطيب والرئيس التنفيذي عمّار الصفدي وممثلين عن الإدارة العليا في البنك.

وتأتي هذه الخطوة انسجاماً مع استراتيجية البنك، التي تستهدف الوصول إلى العملاء أينما وجدوا وبمختلف الشرائح لتقديم مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية لهم بما يلبي احتياجاتهم ويحقق توقعاتهم، وبما يعزّز تواجد البنك ويعمّق دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

ومع افتتاح الفرع الجديد الواقع في شارع وصفي التل في محافظة إربد، أصبح البنك يمتلك (105) فرعاً ومكتباً موزعة في جميع محافظات المملكة، ومزودة بالكوادر البشرية المؤهلة، والتصاميم الداخلية العصرية بما يعكس رؤى البنك في توفير أعلى درجات الراحة لعملائه.

بنك الإسكان ينفذ حملته السنوية للتبرع بالدم "النخوة بدمك" بالتعاون مع بنك الدم

بالتزامن مع اليوم العالمي للمتبرعين بالدم الذي يصادف 14/حزيران من كل عام، وبما يتناسب مع أهداف برنامج إمكان الإسكان، نفذ بنك الإسكان يوم الأربعاء 2024/6/12 في مبناه الرئيسي في منطقة الشميساني، حملته السنوية للتبرع بالدم تحت شعار "النخوة بدمك" بالتعاون مديرية بنك الدم التابعة لوزارة الصحة وتحت إشراف كادر متخصص.

وقد شهدت الحملة مشاركة لافتة وإقبالاً واسعاً من قبل موظفي البنك من مختلف المستويات الوظيفية، وذلك انطلاقاً من تحليهم بقيم التكافل الاجتماعي والعمل الإنساني الطوعي الذي يرون فيه واجباً وطنياً يقع على عاتق الجميع، وتجسيداً لرسالة البنك الإنسانية بالوقوف إلى جانب المرضى من أصحاب الحالات التي تستدعي التبرع لها.

أداء الاقتصاد العالمي

شهدت السنوات الأخيرة العديد من الأحداث والتغيرات الجيوسياسية، من انقطاعات في سلاسل الإمداد والتوريد في أعقاب أزمة الطاقة والغذاء نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية، والارتفاع الكبير في معدلات التضخم، وما تلاه من تشديد متزامن للسياسات النقدية على مستوى العالم بهدف استعادة استقرار الأسعار، وصولاً إلى العدوان على غزة.

وعلى الرغم من توالي تلك الأحداث؛ إلا أن الاقتصاد العالمي، وبتأثير واضح للاقتصاديات المتقدمة، أبدى مرونة كبيرة خلال العام 2023 في التعامل معها متجنباً الدخول في حالة الركود التضخمي، مسجلاً نمواً نسبته 3.2%، فيما تشير تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في تموز الماضي إلى استمرار نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2024 بنسبة 3.2% بنفس وتيرة عام 2023 وبنسبة 3.3% للعام 2025، علماً بأن تنبؤات النمو العالمي للخمس سنوات القادمة تشير إلى تحقيق نمو بالمتوسط نسبته 3.1% سنوياً.

ومع توقع استمرار تراجع التضخم نحو بلوغ معدلاته المستهدفة، فمن المتوقع أن تبدأ أسعار الفائدة الأساسية في البنوك المركزية بالاقتصاديات المتقدمة الرئيسية في التراجع خلال النصف الثاني من عام 2024، إلا أن هذه التوقعات يكتنفها العديد من المخاوف المتمثلة في:

- تفاوت تأثير زيادة أسعار الفائدة الأساسية في كبح جماح معدل التضخم خاصة على صعيد أسعار الخدمات، نتيجة للآثار العكسية للتوترات الجغرافية-السياسية، مما استدعى إلى تريث العديد من الاقتصاديات واتخاذ منهجاً حذراً وتدريجياً نحو التيسير نتيجة لعدم بلوغ مستوى التضخم المستهدف.
- الآثار المعاكسة لارتفاع أسعار الفائدة وتشديد السياسة النقدية، والذي امتد إلى الماليات العامة لبعض الدول لا سيما الأكثر فقراً من حيث ارتفاع تكلفة ديونها من جهة، وزيادة تكلفة الاقتراض، والمخاوف من تكرار الاضطرابات المصرفية التي شهدتها بعض الدول خلال العام 2023 من جهة أخرى والتي كان أبرزها انهيار عدة بنوك في الولايات المتحدة الأمريكية.
- جملة من المخاوف المرتبطة باستمرار هبوط نشاط قطاع العقارات في الصين كون قطاع العقارات يعد ركيزة هامة ورئيسية في الاقتصاد الصيني إذ يساهم بقرابة 29% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وامتداد وتوسع الصراع القائم في الشرق الأوسط بفعل الحرب على قطاع غزة، وتأثر حركة الملاحة والشحن والبحري نتيجة التوترات الإقليمية في المنطقة، وأثر الكوارث الطبيعية وأهمها حرائق الغابات التي التهمت ما يقارب نصف مليون هكتار في أوروبا بالإضافة إلى الزلازل التي أدت إلى خسائر كبيرة في العديد من الاقتصادات المتقدمة والنامية.

معدلات النمو الاقتصادي العالمية

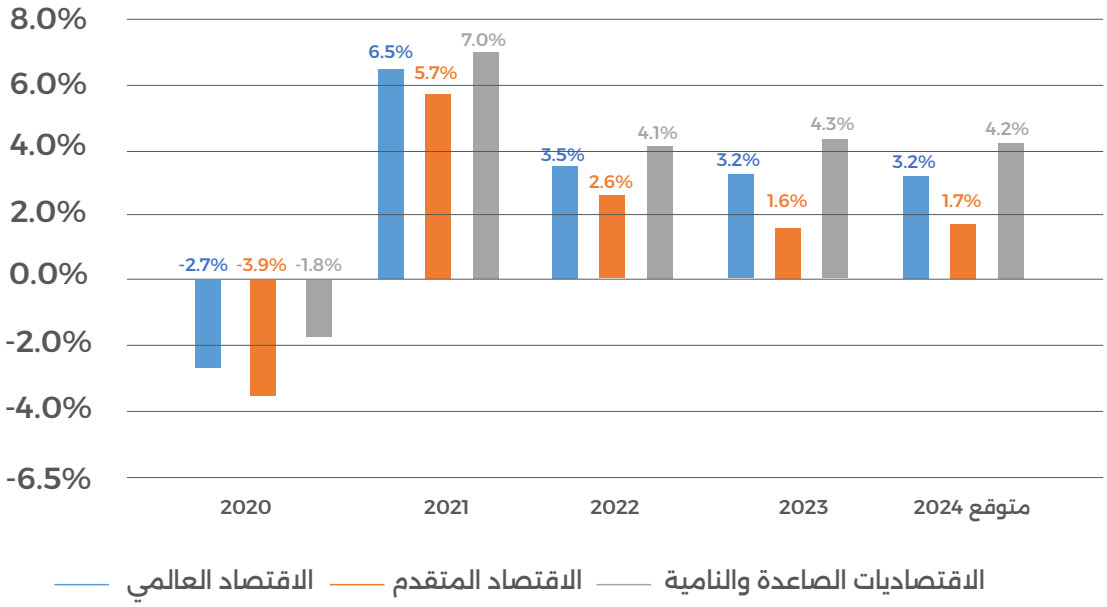

تشير تنبؤات صندوق النقد الدولي إلى تراجع التضخم العالمي من متوسط سنوي بلغ 6.8% في عام 2023 إلى 5.9% في عام 2024 ليواصل انخفاضه إلى 4.5% في عام 2025، وذلك بفضل عودة الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات قريبة من معدلات التضخم المستهدفة.

تطور معدلات التضخم العالمي 2022-2025

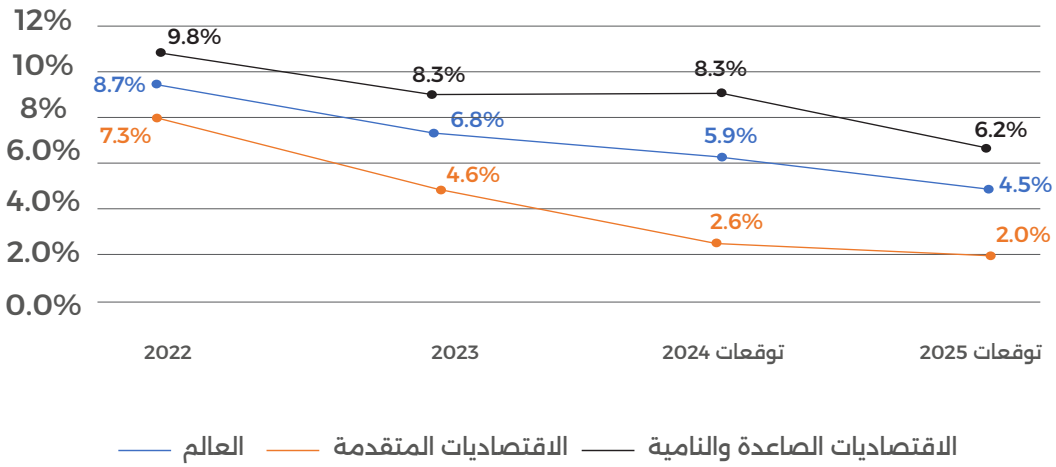

تجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر النفط بالدولار الأمريكي للبرميل لعام 2023 بلغ 80.6 دولار، في حين يتوقع أن يصل إلى 78.6 دولار في 2024 و 73.7 دولار في 2025.

أداء الاقتصاد الأردني

على الرغم من الأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية غير المواتية إقليمياً وعالمياً، والضغوطات الاقتصادية التي تواجهها المالية العامة وارتفاع الدين الحكومي، إلا أن الاقتصاد الأردني واصل صموده ومنعته في مواجهة التحديات المتعاقبة وسط إشادة واسعة من مختلف المؤسسات الاقتصادية العالمية بصلابة الاقتصاد الأردني، متمكناً من تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي نسبته 2.6% لعام 2023، مرتفعاً بمقدار 0.2 نقطة مئوية عن مستواه المسجل في العام 2022.

وقد تحقق هذا النمو مدفوعاً بالأداء القوي الذي حققته العديد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، لا سيما مؤشرات القطاع الخارجي الذي شهد تحسناً ملحوظاً في ميزان السلع والخدمات، مدفوعاً بارتفاع الدخل السياحي بنسبة 27.4% وتراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 11.0%، وذلك على الرغم من تأثر المنطقة سلباً بالأحداث الجيوسياسية نتيجة الحرب على غزة.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي

- على الرغم من الأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية غير المواتية إقليمياً وعالمياً، والضغوطات الاقتصادية التي تواجهها المالية العامة وارتفاع الدين الحكومي في ظل الظروف الحالية في الإقليم وأثرها على القطاعات الاقتصادية المختلفة في الأردن والتي يتوقع ان يزداد وطأة تأثيرها خلال النصف الثاني من عام 2024 خاصة في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتوسع نطاقه، فإن الاقتصاد الأردني يواصل صموده في مواجهة التحديات المتعاقبة، متمكناً من تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي نسبته 2.6% لعام 2023، مرتفعاً بمقدار 0.2 نقطة مئوية عن مستواه المسجل في العام 2022.
- وقد تحقق هذا النمو مدفوعاً بالأداء الجيد الذي حققته العديد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، في الوقت الذي ما زال يتحمل عبء الضريبة المرتفعة لنزوح الآلاف من اللاجئين في ظل الأوضاع الإقليمية غير المستقرة التي تشهدها دول الجوار، إضافة إلى أثر عدم الاستقرار الاقليمي على الحركة التجارية للمملكة.

نمو الناتج المحلي الإجمالي

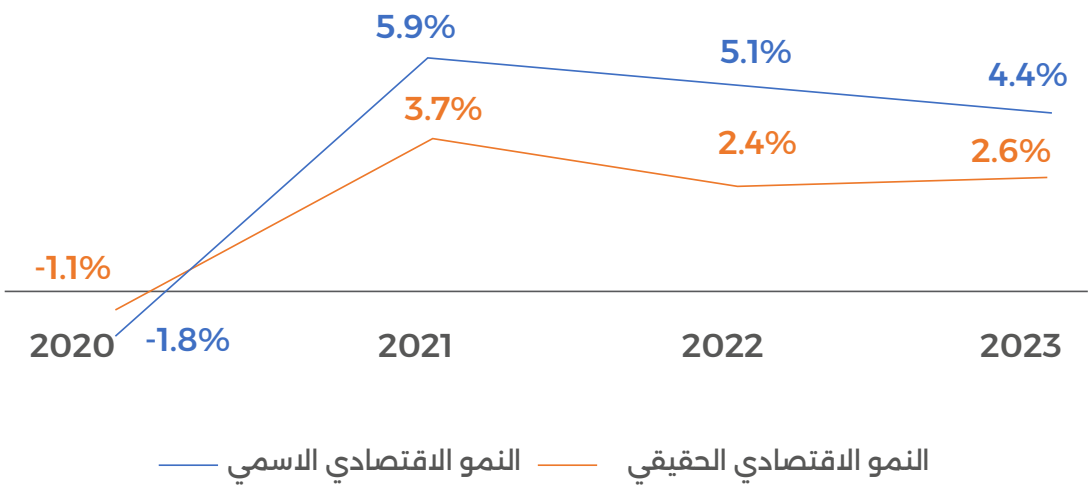

نمو الناتج المحلي الإجمالي (بشكل ربعي) (%)

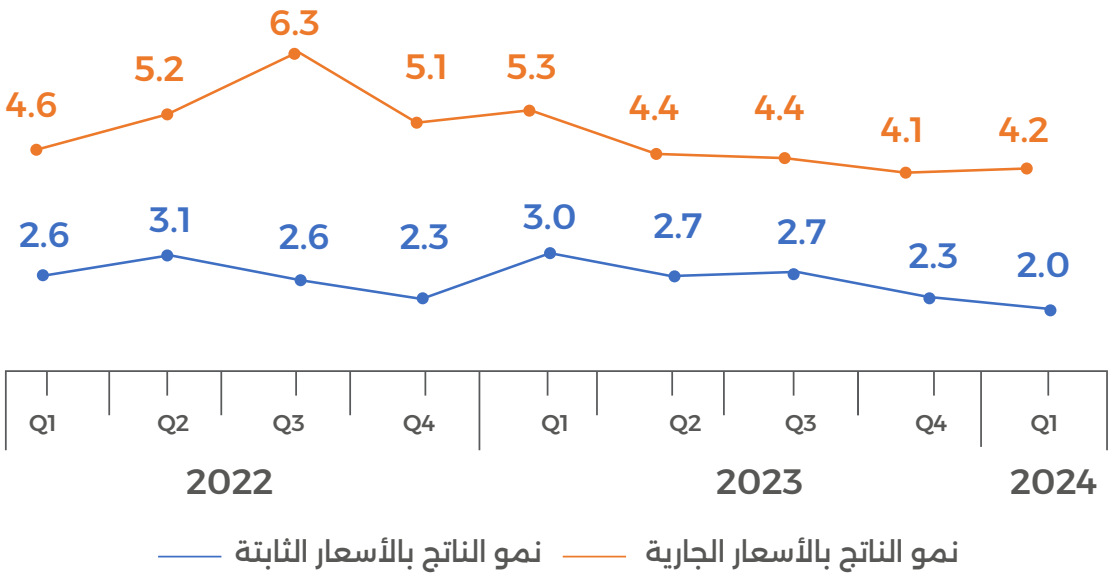

وأظهرت التقديرات الأولية أن غالبية القطاعات الاقتصادية قد حققت نمواً خلال الربع الأول من عام 2024 مقارنة مع الربع الأول من عام 2023، كان أبرزها "قطاع الصناعات الإستخراجية" حيث حقق أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة بلغت نسبته 6.3%، بينما حقق قطاع الانشاءات نمواً سالباً بسبب الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي أدت إلى تراجع المساحات المرخصة للبناء خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2024 بنسبة 17.3% عن ذات الفترة من العام 2023.

نمو القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من العام 2024 (%)

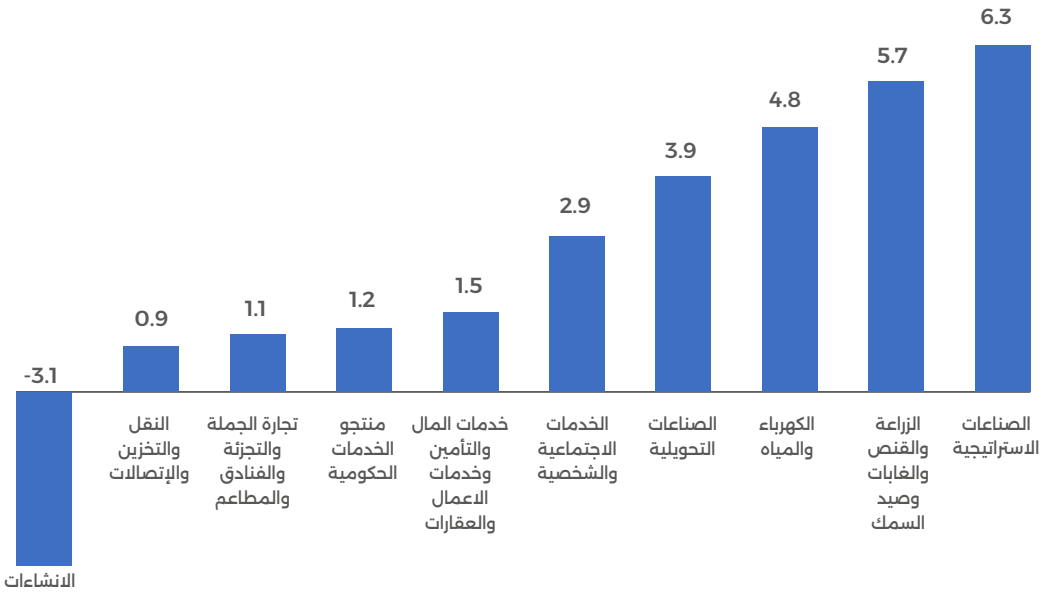

ثانياً: التضخم

أظهرت أحدث البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة نجاح المملكة في احتواء الضغوط التضخمية في المملكة واستقراره عند معدلات مقبولة وملائمة للنشاط الاقتصادي، إذ بلغ معدل التضخم 1.7% للسبعة شهور الأولى من عام 2024 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2023، بينما تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدل التضخم لعام 2024 عند حاجز 2.1%.

البيان / السنة	2021	2022	2023
معدل التضخم	**%1.4**	**%4.22**	**%2.08**

ثالثاً: القطاع الخارجي

شهد النصف الأول من عام 2024 بلوغ نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات حاجز الـ 50%، في حين سجل عجز الميزان التجاري للمملكة لعام 2024 انخفاضاً نسبته 0.1% مقارنة مع النصف الأول للعام 2023 ليبلغ 4.4 مليار دينار.

البيان/ السنة	النصف الأول/2023	النصف الأول/2024	نسبة التغير
الصادرات الكلية	4,490	4,444	(%1)
المستوردات الكلية	8,934	8,883	(%0.6)
الفائض (العجز) التجاري	(4,444)	(4,439)	(%0.1)
نسبة تغطية الصادرات للمستوردات	%50.3	%50.0	-0.3 نقطة مئوية

رابعاً: المديونية

واصلت مديونية المملكة ارتفاعها ليصل رصيد إجمالي الدين العام حتى نهاية شهر 2024/5 إلى 42.5 مليار دينار (شاملاً الدين المترتب لصالح صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي) ليشكل ما نسبته 115.2% من الناتج المحلي الإجمالي. كما بلغت المديونية مبلغ 33.0 مليار دينار (بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي) ليشكل ما نسبته 89.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مقابل 32.3 مليار دينار في نهاية عام 2023 أو ما نسبته 89.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023، وفيما يلي التفاصيل التي شهدتها المديونية:

- ارتفاع رصيد إجمالي الدين الداخلي في نهاية شهر 2024/5 بما نسبته 3.4% عن رصيد نهاية العام 2023 ليصل إلى 14.6 مليار دينار، أي ما نسبته 39.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2024.
- ارتفاع رصيد إجمالي الدين الخارجي بنهاية شهر 2024/5 بما نسبته 1.5% عن رصيد نهاية عام 2023 ليصل إلى 18.5 مليار دينار أي ما نسبته 50.1% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2024.

المديونية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*

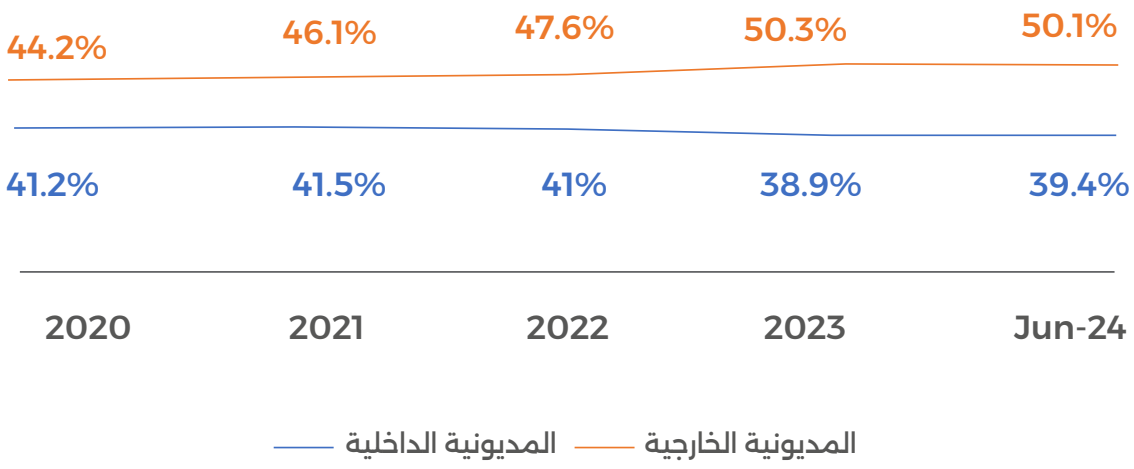

أداء القطاع المصرفي الأردني

أظهرت المؤشرات المصرفية ومؤشرات المتانة للبنوك لعام 2023 قوة وصلابة القطاع وقدرته على التعامل مع مختلف التحديات بكفاءةً واقتدار، حيث ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية العام 2023 بما نسبته 3.2% عن العام 2022 ليصل إلى 66.2 مليار دينار، فيما ارتفعت الودائع لدى البنوك بما نسبته 3.9% لتصل إلى 43.7 مليار دينار، بينما ارتفعت التسهيلات الائتمانية بما نسبته 2.4% لتصل إلى 33.4 مليار دينار.

تطور المؤشرات الرئيسية للقطاع المصرفي الأردني

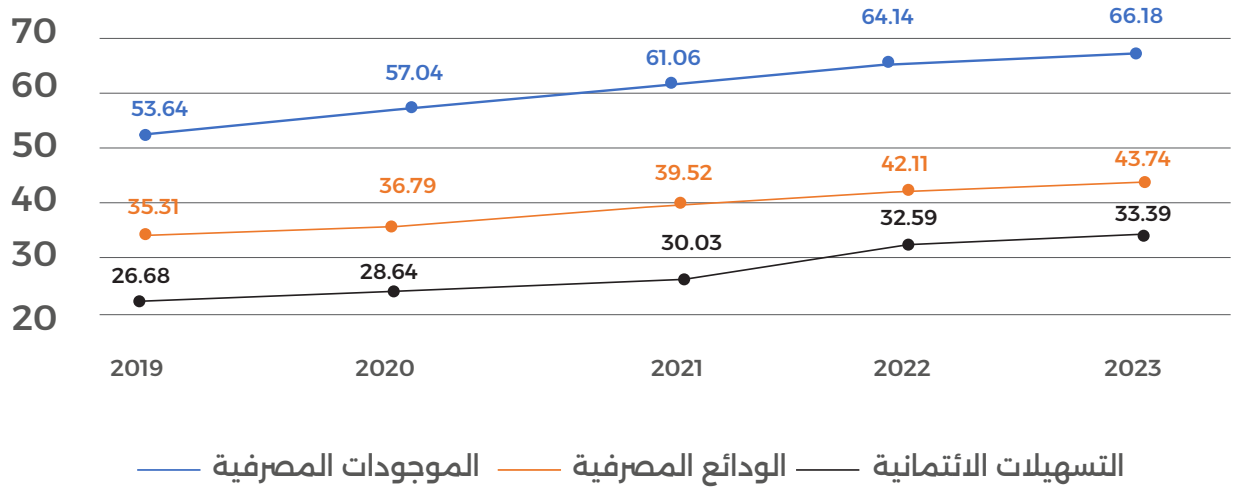

تطور صافي أرباح البنوك 2019 - 2023 (مليون دينار)

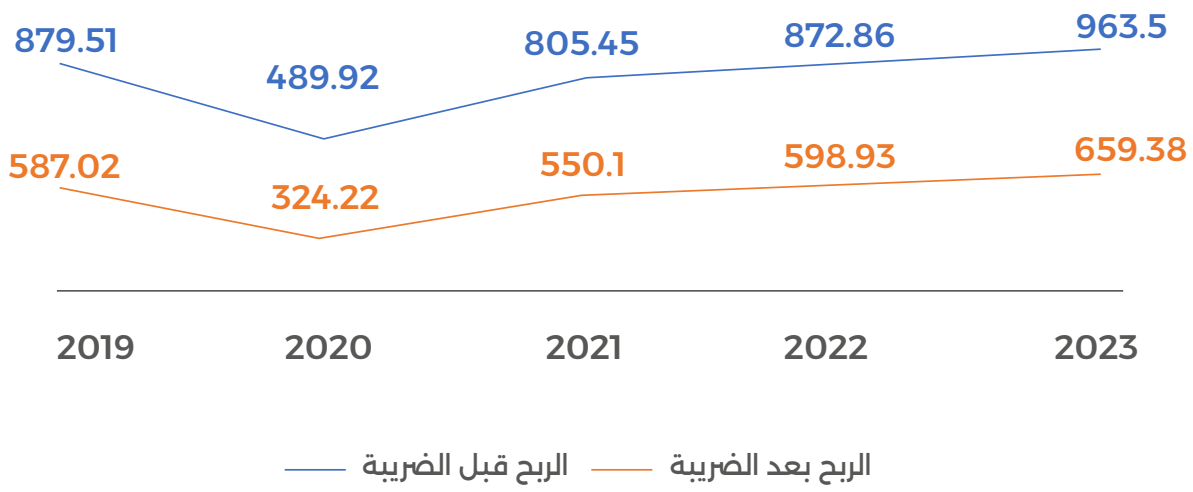

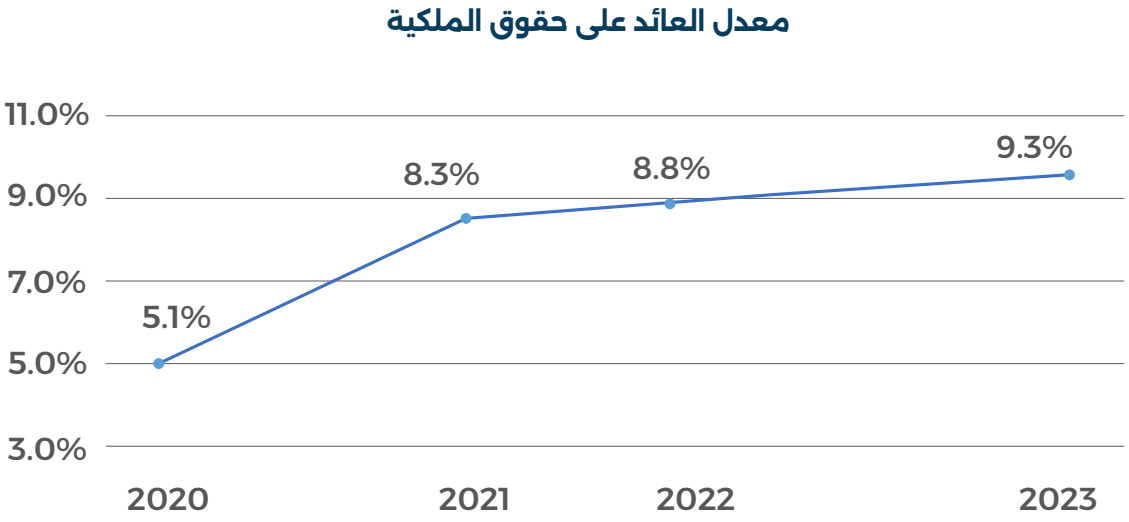

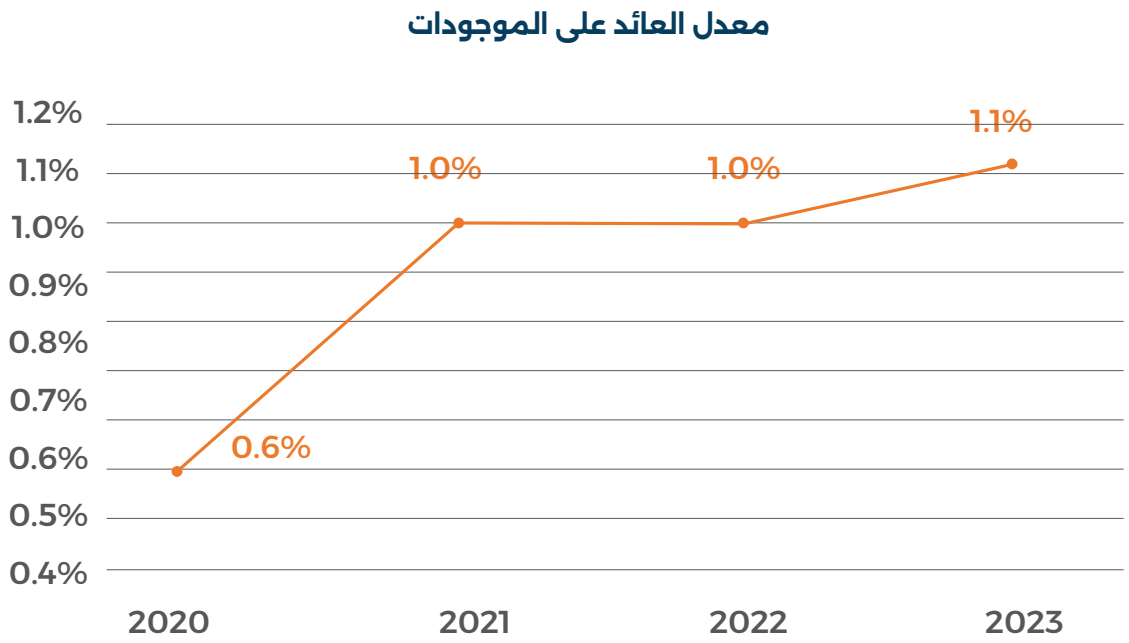

أرباح البنوك المدرجة في بورصة عمان لعام 2023

وفقاً للبيانات الأولية المنشورة على موقع بورصة عمّان، حققت البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمّان والبالغ عددها 14 بنكاً، أرباحاً بعد الضريبة عن العام 2023 بقيمة 1,222.4 مليون دينار وبارتفاع بلغت نسبته 36.1% عن العام 2022 والبالغة آنذاك 898.1 مليون دينار.

ومن بين البنوك الـ 14 حقّق 12 بنكاً أداءً مالياً إيجابياً في أرباحها السنوية لعام 2023، في حين استقرت أرباح بنك القاهرة عمان عند ذات المستوى المسجل في عام 2022، بينما كان بنك المؤسسة العربية المصرفية البنك الوحيد الذي شهد تراجعاً في أرباحه لعام 2023 مقارنة بالعام 2022.

المدفوعات الإلكترونية لعام 2023

تُعدّ المدفوعات الإلكترونية من التطورات الهامة في عالم المال والأعمال، إذ تتيح للأفراد والشركات إجراء المعاملات المالية بسهولة وسرعة وبأقل قدر من التعقيدات، وتشمل المدفوعات مجموعة واسعة من القنوات والوسائل كالبطاقات الائتمانية، والمحافظ الرقمية، والتحويلات البنكية عبر الإنترنت.

وتوفر المدفوعات الإلكترونية مزايا عديدة لمستخدميها، منها الأمان والراحة والسرعة وسهولة إجراء الحركات المالية، حيث يمكن للمستخدمين إجراء عمليات الشراء من أي مكان وفي أي وقت. كما تساهم هذه المدفوعات في تعزيز التجارة الإلكترونية، وتسهيل التعاملات المالية، ومع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا، من المتوقع أن تستمر المدفوعات الإلكترونية في النمو والتطور.

- شهد استخدام القنوات الإلكترونية التابعة للبنوك العاملة في المملكة ارتفاعاً ملحوظاً حيث شكلت إجمالي الحركات على القنوات الإلكترونية مثل أجهزة الصراف الآلي والإنترنت والموبايل المصرفي ما نسبته 82% من إجمالي حركات الدفع خلال عام 2023 مقابل 18% تمت من خلال القنوات التقليدية للبنوك (الكاونتر)، مما يعكس التوجه نحو الاعتماد على قنوات الدفع الإلكترونية.
- خلال العام 2023 بلغ عدد مستخدمي قناة الإنترنت المصرفي والموبايل المصرفي 3.48 مليون مستخدم مقارنة بعام 2022 حيث بلغ عدد المستخدمين 3.2 مليون مستخدم أي بارتفاع بلغ نسبته 8%، وفيما يتعلق بعمليات الدفع التي تم تنفيذها فقد بلغ عددها للعام 2023 ما يقارب 85 مليون حركة دفع بقيمة إجمالية بلغت 40 مليار دينار أردني، أي بارتفاع نسبته 112.5% في عدد الحركات وانخفاض 42% في قيم الحركات.
- وبالنسبة إلى قناة أجهزة الصراف الآلي؛ فقد بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي 2,384 جهاز منتشر في جميع أنحاء المملكة، منها 47.7% متواجدة داخل فروع البنوك وما نسبته 52% متواجدة خارج الفروع و0.3% متواجدة في فروع متنقلة، وفيما يتعلق بالحركات المنفذة من خلال جميع أجهزة الصراف الآلي بلغ عدد هذه الحركات لعام 2023 ما يقارب الـ 98 مليون حركة وبقيمة إجمالية بلغت 17.7 مليار دينار أردني مقابل 124 مليون حركة وبقيمة إجمالية بلغت 17 مليار دينار أردني للعام 2022 أي بانخفاض نسبته 21% في عدد الحركات وارتفاع 5% في قيم الحركات.
- خلال العام 2023 بلغ عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة وبمختلف أنواعها والتي تتضمن (حركات السحب والإيداع من خلال الصراف الآلي والحركات على نقاط البيع وحركات التجارة الإلكترونية) 255 مليون حركة دفع بقيمة إجمالية بلغت 22.6 مليار دينار أردني مقارنة بـ في 226 مليون حركة دفع بقيمة إجمالية بلغت 20.8 مليار دينار أردني خلال العام 2022.

التصنيف الائتماني

تلعـب وكالات التصنيـف الائتمانـي دوراً حيوياً فـي أسـواق الأوراق الماليـة والمصرفيـة العالميـة، ومـن الضروري أن تقدم هذه الوكالات باستمرار تصنيفات مستقلة وموضوعية وذات مصداقية عالية، ولقد توسع دور وتأثير وكالات التصنيف الائتماني بشكل كبير بمرور الوقت، فقد قام عدد كبير من المشاركين في السوق بتضمين التصنيفات الائتمانية في أطر تقييم الاستثمار والائتمان الخاصة بهم، وفي ذات الوقت، استخدمت الهيئات التنظيمية بشكل متزايد التنظيم المرتبط بالتصنيف. ومع تطور الأسواق وزيادة تعقيدها، تواجه وكالات التصنيف الائتماني ضغوطاً متزايدة لتغطية مجموعة أوسع من الأسواق وأدوات الدين.

مفهوم التصنيف الائتماني (Credit Rating)

يشير مفهوم التصنيف الائتماني إلى عملية مراجعة أو قياس يتم من خلاله دراسة وتحليل الوضع المالي لجهة ما سواء كانت شركة أو منظمة أو دولة، وذلك لتحديد الأهلية وقدرة الجهة الخاضعة للتصنيف على الاقتراض والوفاء بسداد الدين للمقرضين، ويُظهر التصنيف الائتماني القوة المالية لمنظمة أو حكومة دولة ما، ولذا تضعه جهات الإقراض في الاعتبار عند اتخاذ قرارها بشأن منح تمويل أو قرض، حيث تعد القدرة على سداد أقساط القروض وفوائدها للجهات المقرضة دليل على الملاءة أو الجدارة الائتمانية التي تنعكس بشكل إيجابي على درجة التصنيف الائتماني وما يتبعها من إجراءات مثل خفض تكلفة الدين أو الفائدة على القروض وغيرها، فكلما تحسن التصنيف الائتماني لدولة ما على سبيل المثال، زادت الثقة في قوتها الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الجهات الممولة أو المقرضة، حيث يسهل التصنيف الجيد الحصول على القروض سواءً داخليًا أو خارجيًا، نظرًا لما يشمله من معايير تعمل على توقع وضمان الاستقرار المالي بشكل كبير.

كما يوفر التصنيف أيضًا للمستثمر الذي يعتزم ضخ أموال في أنشطة أو أعمال تخص الدولة أو الجهة المقترضة، مؤشرًا حول قدرتها المالية ومدى التزامها تجاه سداد الديون خلال مواعيد الاستحقاق دون تعثر.

أهمية التصنيف الائتماني:

يمكن إجمال اهمية التصنيف الائتماني فيما يلي:

- يُجري التصنيف تقييمًا نوعيًا وكميًا للجدارة الائتمانية للمقترض سواء كان شركة أو دولة.
- يمنح المستثمر صورة كاملة عن سلوك السداد المالي السابق ويساعده في اتخاذ قرار استثماري سليم بعد مراعاة عامل المخاطرة.
- يساعد التصنيف الائتماني المرتفع في تحسين الصورة الذهنية للشركات، خاصة التي لم تحظ بشعبية كبيرة.
- يقدم المقرضون مثل البنوك والمنظمات المالية قروضًا بسعر فائدة أقل إذا كان للكيان المقترض تصنيف ائتماني مرتفع.
- يقلل من تكلفة الاقتراض ونسبة الفائدة ويساعد في توسع الشركة المقترضة نظرًا لاعتباره مورد مفيد يسهل الحصول على التمويلات المطلوبة للشركات ذات التصنيف الجيد.
- يشجع على تحسين المعلومات المالية والإفصاح عن المعلومات التفصيلية، وتطبيق المعايير المحاسبية بصورة أفضل.

معايير التصنيف الائتماني

تعمل وكالات التصنيف الائتماني على تقييم وتحديد درجة التصنيف الائتماني بناءً على معايير عدة، أبرزها البيانات المالية والقدرة على سداد الديون السابقة في الموعد المحدد، والأداء التشغيلي والتوافق مع المعايير الدولية للشركات والمنظمات، وإجمالي حجم القروض السارية وقيمة القرض المطلوب وفترة السداد ومعدلات الفائدة وغيرها.

وتشمل معايير التصنيف الائتماني للدول معايير إضافية مثل مدى الاستقرار المالي والسياسي والاقتصادي إذا كان التقييم يخص حكومة أو دولة، بالإضافة إلى معدل الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد، وميزان المدفوعات، ومعدل التضخم، والموازنة والسياسات المالية المتبعة بالدولة، وحجم الديون الخارجية، وبيئة الأعمال، والسياسات والتشريعات الخاصة بالاستثمار.

وكالات التصنيف الائتماني (CRAs)

هي مؤسسات مستقلة تنشر تحليلات منتظمة حول قدرة الدول والمؤسسات المالية على سداد ديونها، حيث أن هذه التصنيفات الائتمانية لها تأثير كبير على الأسواق المالية: مثل السندات بشكل رئيسي، بالإضافة إلى الفوركس والأسهم والمؤشرات أيضاً.

رموز ودرجات التصنيف

حددت وكالات التصنيف العالمية عدد من الرموز التي تشير إلي درجة التصنيف الائتماني لشركة أو دولة ما، وتظهر تلك الدرجة مدى القوة وبالتالي الثقة والجدارة الائتمانية في المعاملات، وتستخدم كل جهة من جهات التصنيف العالمية رموز خاصة بها ترمز إلى قوة ومتانة التصنيف أو ضعفه وعدم القدرة على السداد كما هو مبين أدناه:

1- موديز لخدمة المستثمرين والتصنيف الائتمانيMoody's Investors Service : يضم سلّم موديز لتصنيف الديون البعيدة الأمد تسعة مستويات أعلاها (AAA) والتي تشير إلى سندات تتمتع بجودة عالية، وتنطوي على مخاطر ائتمانية ضعيفة، وأدناها (C) وهي سندات تتمتع بأضعف تصنيف، وغالبا ما توضع في حال التخلف عن السداد مع احتمال ضعيف لتحصيل أصل الدين والفائدة.

2- ستاندرد آند بورز:Standard & Poor's يضم سلّم ستاندرد آند بورز لتصنيف الديون البعيدة الأمد عشرة مستويات أعلاها (AAA) والتي تشير إلى قدرة قوية للغاية للوفاء بالإلتزامات المالية، وأدناها (D) والتي تعني أن المقترض متخلف عن السداد.

3- فيتش للتصنيف الائتمانيFitch Ratings : يتوافق مقياس تصنيفها مع مقياس ستاندرد آند بورز، الذي يتراوح من (AAA) إلى (D).

4- كابيتال انتيلجنس Capital Intelligence: يضم سلّم كابيتال انتيلجنس لتصنيف الديون البعيدة الأمد ثمانية مستويات أعلاها (AAA) والتي تشير إلى قدرة قوية للغاية للوفاء بالإلتزامات المالية، وأدناها (D) والتي تعني أن المقترض متخلف عن السداد.

وتقوم الوكالات بشكل عام بإلحاق علامتي (+ أو -) بتصنيفات القوة المالية في الفئات للإشارة إلى أن قوة مؤسسة معينة، على التوالي، أكبر أو أقل قليلا من قوة أقرانها ذوي التصنيف المماثل.

أنواع التصنيف الائتماني:

يمكن تقسيم أنواع التصنيف الائتماني إلى ما يلي:

- تصنيف السندات.
- تصنيف أسهم حقوق الملكية.
- تصنيف حصة التفضيل (الأسهم الممتازة).
- تصنيف الأوراق التجارية.
- تصنيف المقترض.
- تصنيف الودائع الثابتة.
- تصنيف الالتزامات المنظمة.
- تصنيف الأفراد.

- التصنيف السيادي (التصنيف الخاص بالدول).

وسنتحدث في السطور التالية عن التصنيف السيادي (التصنيف الخاص بالدول)

يقيم التصنيف الائتماني المعروف بـ «التصنيف السيادي» الذي تخضع له الدول والكيانات الكبرى الجدارة الائتمانية للحصول على قروض أو تمويل يخص الأنشطة الاستثمارية أو المطالب الاقتصادية تجاه متطلبات الدولة المقترضة، خاصة في حالات إصدار السندات حيث يشير إلى مدى القدرة على سداد مدفوعات السندات في الوقت المحدد.

التصنيف الائتماني للأردن:

قامت وكالات التصنيف الائتماني العالمية التالية خلال العام 2024 برفع التصنيف الائتماني للأردن لأول مرة منذ أكثر من 20 عاماً، وكما يلي:

- قامت وكالة موديز العالمية برفع التصنيف السيادي للأردن من B1 إلى Ba3 مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتم رفع التصنيف الائتماني لبنك الإسكان من B1 إلى Ba3 أيضاً.
- قامت وكالة التصنيف العالمية كابيتال انتليجنس برفع التصنيف السيادي للأردن من B+ إلى BB-، وتم رفع التصنيف الائتماني لبنك الإسكان من B+ إلى BB- أيضاً.
- قامت وكالة التصنيف العالمية ستاندرد اند بورز برفع التصنيف السيادي للأردن من B+ إلى BB- مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وتعكس هذه الإجراءات المسار الصحيح للإدارة المالية في الأردن والسياسة النقدية الحصيفة للبنك المركزي الأردني، وتعتبر تأكيد من أهم المؤسسات العالمية على الاستقرار الكلي للاقتصاد الأردني وحكمة أجندة الإصلاحات المتبعة في ظل أعتى التحديات الإقليمية المحيطة.

ومما لا شك فيه أن هذه الإجراءات سترفع درجة موثوقية الاقتصاد الأردني في نظر المستثمرين والمقرضين، مما يعزز من ثقة المجتمع الدولي في الاقتصاد الوطني وفي أهداف المملكة في توفير بيئة استثمارية محفزة للنمو، ويشجع على تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الجديدة للمملكة، من شأنه أيضاً أن يخفف من عبء خدمة الدين العام ويساعد في توجيه الموارد نحو قطاعات أخرى.

مديونية الأفراد المقترضين من البنوك

أظهر تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي حديثاً عن العام 2023 ارتفاع مديونية الأفراد من البنوك في الأردن من 13 مليار دينار في نهاية عام 2022 لتصل إلى 13.3 مليار دينار في نهاية عام 2023 أي بنسبة نمو بلغت 2.3%، ويبين الجدول التالي تطور مديونية الأفراد لدى البنوك خلال الفترة (2018 – 2023).

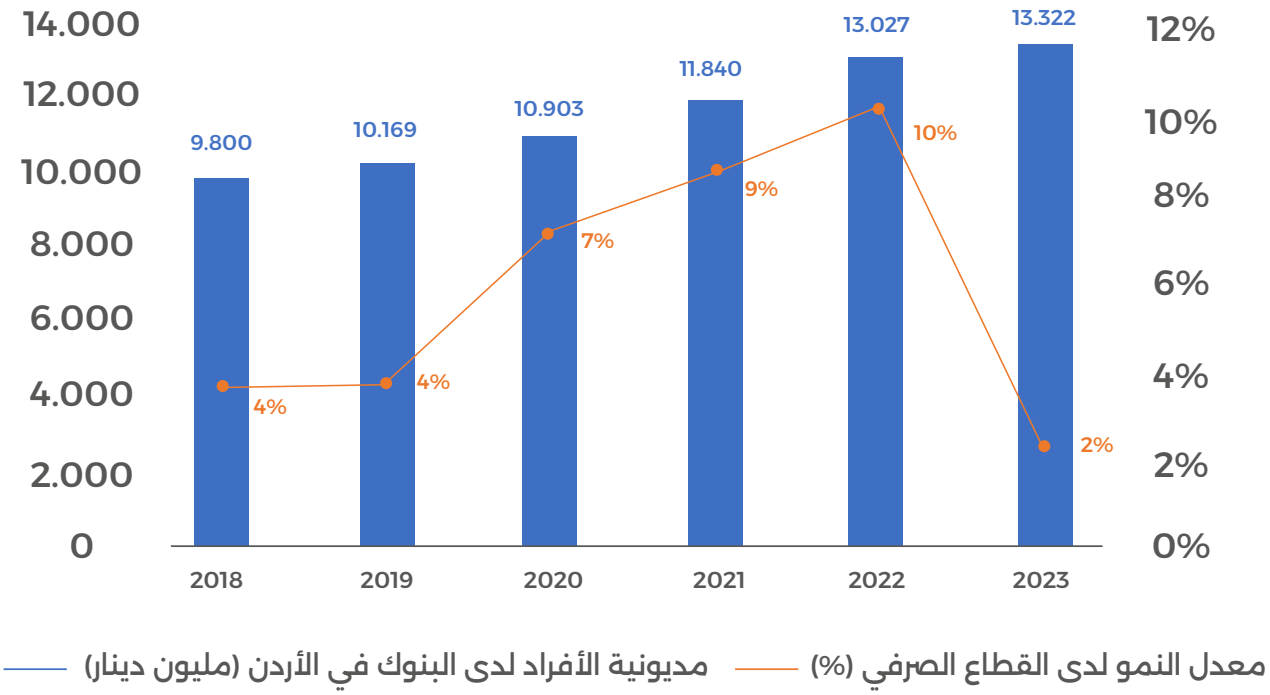

بلغ عدد قروض الأفراد الممنوحة من البنوك في نهاية عام 2023 حوالي 970 ألف قرض، وبلغ عدد بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك للأفراد حوالي 389 ألف بطاقة ائتمانية.

وشكلت القروض السكنية الممنوحة للأفراد ما نسبته 37% من إجمالي القروض الممنوحة للأفراد، فيما حل في المرتبة الثانية القروض الشخصية وبنسبة بلغت 34% من إجمالي القروض، فيما حلت قروض الخدمات في المرتبة الأخيرة وبنسبة بلغت 0.11%، والجدول التالي يبين توزيع القروض الممنوحة للأفراد من البنوك في الأردن خلال الفترة (2018 -2023).

أنواع القروض الممنوحة للأفراد (مليون دينار)	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القروض السكنية	4,288	4,277	4,479	4,722	5,012	4,927
القروض الشخصية	3,199	3,523	3,746	4,163	4,517	4,542
قروض السيارات	1,221	1,232	1,311	1,408	1,618	1,798
بطاقات الائتمان	225	242	256	304	417	480
القروض الاستهلاكية	648	671	885	1,019	1,223	1,282
قروض الخدمات	7	9	10	10	13	15
أخرى	212	215	216	214	227	278
المجموع	**9,800**	**10,169**	**10,903**	**11,840**	**13,027**	**13,322**

وحسب الجندر فقد شكل عدد المقترضين الأفراد من الذكور ما نسبته 78.7% من عدد القروض الممنوحة للأفراد، في حين بلغت حصة الإناث 21.3% من إجمالي عدد قروض الأفراد.

أنواع القروض الممنوحة الأفراد

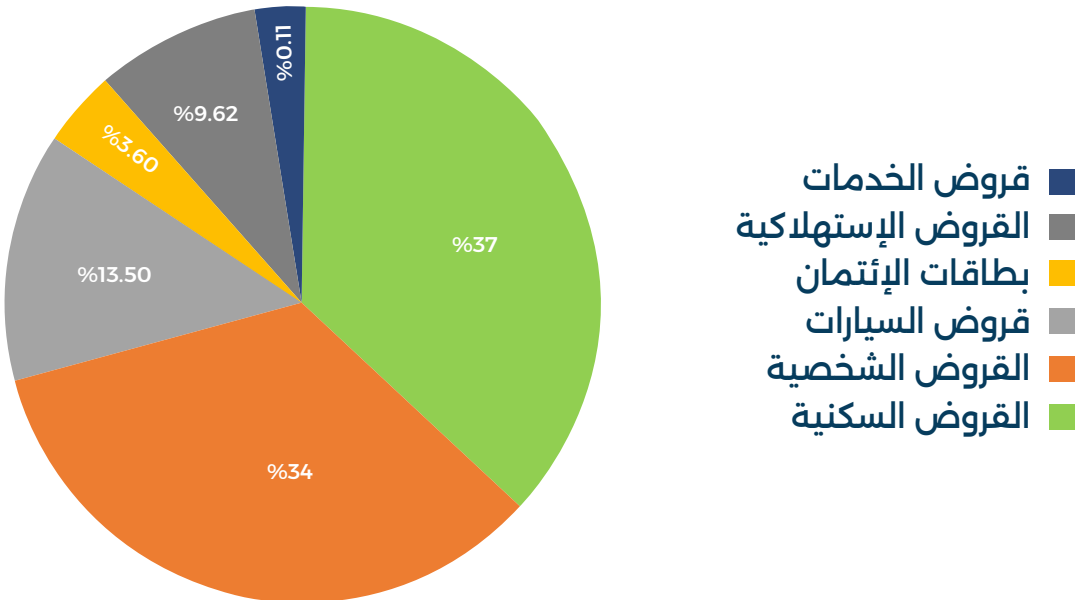

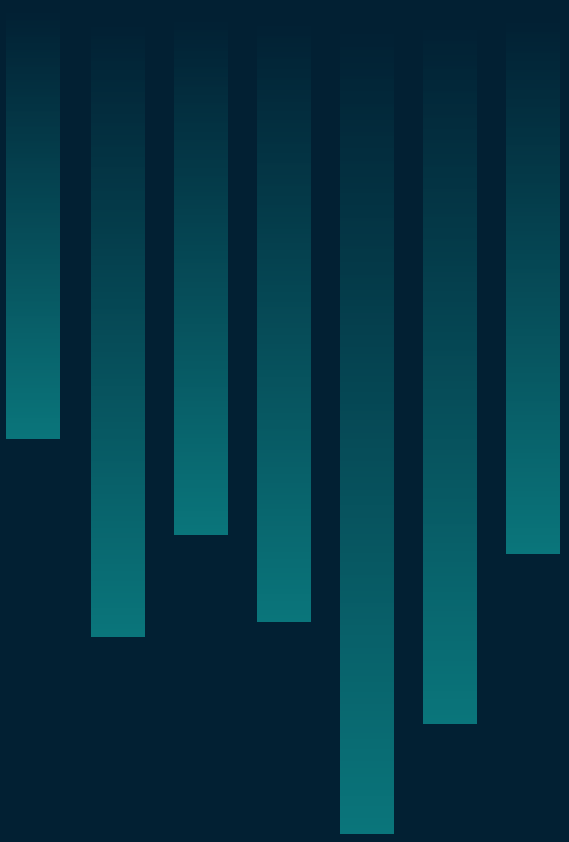

06-5200400
www.hbtf.com
Housing Bank